

**السياسات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي وآثارها ...
الدور المفترض للمجتمع المدني**

د. يحيى صالح محسن

المركز اليمني لحقوق الإنسان

*أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي وضرورتها:

يتفق العديد من الاقتصاديين على ضرورة وحاجة الكثير من البلدان التي تمر بأزمات مالية واقتصادية وخاصة البلدان النامية، إلى قروض وروشيتات الإصلاح المقدمة من صندوق النقد الدولي، وبالذات عندما لا تكون هناك خيارات أخرى وامكانيات بديلة للتغلب على تلك الأزمات المالية والاقتصادية ... إلا أن التجارب تؤكد بأن هناك هوة واسعة بين سياسات الإصلاح التي يشترطها الصندوق وواقع ونتائج هذه الإصلاحات المطبقة في البلدان المستهدفة (المقترضة)...

إذ تتمثل أبرز أسباب ذلك إلى طبيعة سياسات وشروط الصندوق وفي التبعات والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برامج وسياسات الصندوق.

* طبيعة سياسات صندوق النقد الدولي واتجاهاتها العامة:

بحسب صندوق النقد الدولي¹ فإن الاتجاهات العامة لسياسات الصندوق تتمثل في منح القروض لبلدانه الاعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة، لتساهم هيه المساعدات المالية في:

- 1- دعم جهود البلدان لإعادة بناء احتياطياتها الخارجية.
- 2- تثبيت أسعار عملاتها المحلية.
- 3- الاستمرار في تغطية مدفوعات الاستيراد.
- 4- استعادة الأوضاع المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي القوي.
- 5- اتباع سياسات لمعالجة المشكلات التي أفضت في الأساس إلى الوضع المتدهور.

وهناك آليات وشروط لمنح القروض، إضافة إلى أنواع مختلفة للقروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق، منها ما يقدم بداية الإصلاحات، ومنها للفترة اللاحقة بعد قطع شوط ومراحل من الإصلاحات المطلوبة، ويعتمد حجم القرض/التسهيل ونسبة فوائده وأجل سداده على حجم الأزمة وحدة الاختلالات القائمة، وعلى مدى نجاح البلد في تنفيذ شروط الصندوق وإنجاز مراحل الإصلاحات المخطط لها.

(لا يتسع المجال هنا لاستعراض ذلك بشكل تفصيلي).

*أنواع برامج صندوق النقد الدولي:

تشتمل برامج الإصلاح التي يشترطها صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي على اتجاهين أساسيين:

الأول: عبارة عن مجموعة من السياسات التي تسمى "برامج التثبيت" وتتضمن جميع السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى معالجة الفجوات في الموازنة العامة للدولة وميزان

¹ الإقراض من صندوق النقد الدولي IMF، صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع، 2016/8/3.

المدفوعات، وإلى تنمية السوق المالية من أجل السيطرة على التضخم وتثبيت أسعار الصرف ... لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والكلي.

من تلك الإجراءات:^٢

١- تقليص العجز في ميزان المدفوعات، من خلال:

- تخفيض قيمة العملة.
- إلغاء أو تقليص الرقابة على الصرف الأجنبي.
- تحرير عملية الاستيراد.

٢- السيطرة على التضخم، من خلال:

- رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة.
- تقليص الإنفاق العام (يشمل التعليم، الصحة، الثقافة ... إلخ) لتخفيض عجز الموازنة العامة.
- زيادة تنويع الضرائب ومضاعفتها، واستحداث أنواع ضريبية جديدة ... فإلى جانب ضريبة المبيعات والضرائب الأخرى التقليدية، هنالك ضريبة القيمة المضافة التي توسعت وأصبحت تُخضع طيف واسع من السلع والخدمات لم تكن أصلاً خاضعة للضريبة ... فبخلاف ضريبة المبيعات التي تفرض فقط على المعاملات المرتبطة بالسلع، و فقط على مرحلة البيع النهائي للمستهلك ... تأتي ضريبة القيمة المضافة لتفرض على السلع والخدمات وخلال كافة مراحل سلسلة التوريد، بما في ذلك مرحلة البيع النهائي، إضافة إلى فرضها على استيراد السلع والخدمات.^٣ وهي في الأخير ضريبة تقع أعباءها أكثر على المستهلكين، وخاصة على الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

٣- تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، من خلال:

- منح مزايا ضريبية للاستثمارات الأجنبية.
- منح مزايا وضمانات للاستثمارات الأجنبية.

الثاني: ويندرج ضمن "برامج التكيف وإعادة الهيكلة"، وهي جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير الأسعار وتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات القطاع العام ... إلخ.

^٢ أسماء محمد أبو النور عفيفي، سهير رزق محمد عبد الصمد، شروق حجازي أبو عمر، هند محمد عبد القوي، هند نمر عطا بدوي، دراسة تحت إشراف د.محمد راشد، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، 17 يونيو 2017، ص ص 5-10.

^٣ ما هو الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات؟، الاقتصادي - الإمارات، 2 ديسمبر 2017.

إن الهدف من وصفات صندوق النقد الدولي، كما ثبت نظرياً وعلمياً، هو وضع سياسات انكماشية لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، وبالطبع لن يتحقق ذلك إلا من خلال تحجيم دور الدولة وأبعادها كلية عن النشاط الاقتصادي، وإلغاء جميع الخيوط التي كانت بيدها للتأثير في مجريات الأمور الاقتصادية...

وكل ذلك لابد وأن يرافقه خفض هائل في الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية وضغط مستوى الاستهلاك الضروري وخفض معدلات الاستثمار العام الحكومي...^٤

*الاتجاهات الأساسية لشروط صندوق النقد الدولي:

تفترض الحكومات دائماً بأنها ستحسن من أوضاعها الاقتصادية عند حصولها على قروض من صندوق النقد الدولي، وبالمقابل يتعامل الصندوق كدائن، ويقرن ما يقدمه من قروض بجملة من الشروط والسياسات التي يفرضها على الحكومات المقترضة يطلق عليها "روشته الصندوق" (لتأمين إسترداد قرضه ولضمان قدرة الدول على سداد الدين)، وهي في تفاصيلها – أي الروشته/الوصفة- جملة من الشروط الإلزامية، يفرضها الصندوق بشكل نمطي متكرر على العديد من البلدان المقترضة، مع تباينات نسبية ومحدودة من بلد لآخر...

وعلى ذلك فإن شروط الصندوق في معظم التجارب تتركز حول تخفيض عجز الموازنات العامة للدولة، من خلال التخفيض الصارم والمتواصل للإنفاق العام الحكومي، ضمن سياسات التقشف الإلزامي، ومضاعفة الإيرادات القائمة، إضافة إلى البحث عن مصادر إيرادية جديدة ... ويمكن إجمال تلك الشروط في الاتجاهات الأساسية التالية:

- ✚ تخفيض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية، ومنها الغذائية والدوائية ... ثم الوصول إلى إلغاء الدعم نهائياً.
- ✚ خصخصة مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه تسريح الآلاف من الموظفين والعمال واتساع مساحة البطالة والفقير.
- ✚ تخفيض التوظيف الجديد في مؤسسات القطاع العام والجهاز الحكومي، وتخفيض أعداد العاملين فيها بإحالة العديد منهم إلى التقاعد.
- ✚ تخفيض وإلغاء الدعم الحكومي للمشتقات البترولية بكافة أنواعها.
- ✚ تخفيض وإلغاء الدعم الحكومي الموجه لخدمات الكهرباء وإمدادات الماء، والمواصلات.
- ✚ تخفيض الإنفاق العام الحكومي الاستثماري والاجتماعي الذي يشمل قطاعات الصحة والتعليم والقطاعات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية... الخ.
- ✚ مضاعفة الضرائب التقليدية وضريبة المبيعات، بين فترة وأخرى، ومؤخراً استبدال ضريبة المبيعات بضريبة القيمة المضافة الأكثر شمولاً، (سبق شرح آليات ونطاق استهدافها) ...

^٤ رمزي زكي، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 194.

مع التنويه إلى تخفيض نسبي، في بعض الأحيان وفي بعض مراحل الإصلاح، لأجزاء من الضرائب المفروضة على الشرائح العليا من الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية كحافز لتشجيع الاستثمار، (كما حدث في التجربة المصرية في 2016).^٥

في بعض الأحيان، اتخذت الشروط شكلاً مختلفاً، كما حدث في غانا، حين اشترط الصندوق على الحكومة إلغاء التعرفة الجمركية عن السلع الغذائية المستوردة، ومباشرة بعد تنفيذ غانا لهذا الشرط، غرقت الأسواق الغانية بالمنتجات الغذائية الأوروبية التي تقل أسعارها عن أسعار المنتجات الغانية بحوالي الثلث، ما تسبب في كارثة للفلاحين وللانتاج الزراعي في غانا...^٦ بالرغم من أن العديد من الدول الأوروبية في ذلك الحين كانت تماطل في إلغاء الدعم لمنتجاتها وصادراتها الزراعية، على الأقل وفقاً لمتطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

من شروط الصندوق أيضاً التي يفرضها على الحكومات المقترضة تحرير سعر عملاتها الوطنية.. (لتحفيز الاستثمار والصادرات).

رفع أسعار الفائدة، وإصدار أدونات خزانة لفترات استحقاق مختلفة وبفوائد عالية، بهدف امتصاص السيولة للحد من التضخم، كذلك لتستفيد منها الحكومات (كقروض) لسد عجز الموازنات العامة.

كما ورد في اتفاق صندوق النقد الدولي مع الحكومة المصرية، اشترط الصندوق:^٧

- ١- اعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم "المفرط" للجنية المصري.
- ٢- إعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية.
- ٣- تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم.
- ٤- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.
- ٥- تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة الإنفاق المساند للقراء.. (مع التنويه إلى أن هذا الإنفاق لا يوازي آثار وتبعات الإجراءات الإصلاحية).
- ٦- إجراء إصلاحات هيكلية (لدعم النمو، وخلق فرص عمل، وزيادة حجم الصادرات وتنويعها، وتحسين مناخ الأعمال...).

دعم أنشطة الأعمال وإصلاح المنظومة التشريعية لتحرير الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، من القيود القانونية.

اشترط الصندوق على اليونان اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية، مثل تحقيق فائض للإيرادات عن النفقات، مخصص منها الفوائد المستحقة على الديون... وهو ما عجزت عن تحقيقه اليونان، ما أدى إلى فشلها في سداد ديونها..^٨

^٥ شبكة الإعلام المستقل في العالم العربي التي تضم "الجمهورية"، و"السفير العربي"، و"مدى مصر"، و"مغرب أميرجان"، و"مائشاء الله نيوز"، و"نواة"، و"أورينت 21"، 2018.

^٦ من التجربة البرازيلية إلى التركية... صندوق النقد الدولي "الجحيم" واحد، موقع عربي سبوتنيك، 2017/10/27.

^٧ ياسمين سمرة، س و ج: كل ما تريد معرفته عن اتفاق قرض صندوق النقد الدولي لمصر، موقع جريدة "اليوم السابع"، 2017/1/19.

^٨ من التجربة البرازيلية إلى التركية... مرجع سابق.

✚ تقليص دور الحكومات في المجال الاقتصادي، لفتح المجال واسعاً لنشاطات القطاع الخاص ليقود عمليات التنمية بعيداً عن تدخلات الدولة.

* الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برامج وسياسات صندوق النقد الدولي:

يرى بعض الاقتصاديين أن نشأة الصندوق ارتبطت بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي كانت تعاني من اضطراب في المعاملات والتمويل وعدم الاستقرار في موازين مدفوعاتها... من حيث معالجة مشكلات الدول المتقدمة دون اهتمام كافٍ لمشكلات الدول النامية...⁹ كما يقول الرئيس الماليزي مهاتير محمد في رؤيته لسياسة الصندوق: " ... عندما نفتقر المال من الصندوق فإن الشرط الذي غالباً ما يفرضونه، هو أن يكون لديهم يد في إدارة اقتصاد البلاد ومواردها المالية"¹⁰.

أما تجارب الإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان التي تبناها صندوق النقد خلال حقبة السنوات الأخيرة، فيلاحظ تشابهها في طبيعتها واتجاهاتها ... حيث غلبت على خطوطها العريضة، في مختلف مراحلها، سياسة مالية انكماشية هدفت إلى زيادة وتنوع الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام وعبء الدين الخارجي، وتقليص معدلات التضخم لمعالجة الاختلالات الهيكلية والعجز في الميزانيات العامة للدول وفي موازين المدفوعات ... باتجاه تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى سياسات تحرير العملة وإعادة الهيكلة بخصخصة مؤسسات القطاع العام وتعديل التشريعات الكفيلة بتخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية نحو تحرير التجارة وتقديم المزيد من الامتيازات والتسهيلات للاستثمارات المحلية والأجنبية ... وغيرها.

من جهة أخرى نجد أن نتائج تلك الإصلاحات وآثارها تكاد تكون متشابهة ... فقد أمكن بالفعل، من خلال تنفيذ تلك الإجراءات في بلدان عدة، وقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار العملة، وتقليص عجز الموازنات ... ولو أن هذه المؤشرات الايجابية في بعض الدول لم تستمر إلا لفترات قصيرة.

إلا أن هناك آثار وتبعات سلبية مباشرة وغير مباشرة لـ"روشتات/وصفات" الصندوق في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لتجارب عديدة، يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

١- إن السياسات الانكماشية التي شملت تحرير العملة وتخفيض قيمتها، إلى جانب زيادة الضرائب قد أفضى إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية وارتفاع شامل وكبير في الأسعار، وترتب عليه تدهور مباشر ومتسارع في معيشة طبقة الفقراء وذوي الدخل المحدود، وحتى في معيشة الطبقة الوسطى، إذ أن وصفات الصندوق تؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى وانحدارها إلى مستوى الطبقة الفقيرة.

⁹ أسماء محمد أبو النور عفيفي ... وأخرى، مرجع سابق، ص 5.

¹⁰ منار العبري، كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي؟، مقابلة مع "بلومبرج" في موقع "مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية"، 2017/7/5، 2019/2/12.

- ٢- إن السياسات التقشفية القاسية المتمثلة في شروط الصندوق بخفض الإنفاق العام الحكومي وتقليص أو إلغاء الدعم عن الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالصحة، والتعليم، ودعم المواد الغذائية الأساسية، والكهرباء، والماء، والمواصلات... إلخ) قد أدى في العديد من التجارب إلى معاناة إضافية شديدة وإلى إفقار للملايين من الناس، وعجزهم عن توفير متطلبات الحياة الأساسية.
- ٣- أدت سياسات تقليص التوظيف في الجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة، ناهيك عن التوسع في عمليات خصخصة مؤسسات الدولة، إلى تسريح أفواج كبيرة من العمال والموظفين وزيادة كبيرة في معدلات البطالة.
- ٤- إن إجراءات رفع أسعار الفائدة والتوسع في إصدار سلسلة أذونات الخزنة وإقرانها بفوائد عالية ومغرية مضمونة عواندها... قد أثر سلباً على الاستثمارات وحدّ كثيراً من إمكان لجوعها إلى الاقتراض، من حيث ارتفاع أسعار فوائده، ومن حيث تفضيل البنوك وحتى المستثمرين أنفسهم لشراء أذون خزنة والاستثمار فيها بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- ٥- في بعض التجارب مع سياسات الصندوق كانت تنجح في الأجل القصير وتحقق نجاحات نسبية في إصلاحاتها... لكنها على المدى الطويل تغرق في ارتفاع ديونها العامة (المحلية والخارجية)...
- ٦- يُلاحظ أيضاً أن قروض الصندوق في العديد من التجارب، تُوجه لتمويل القطاعات الخدمية ولا تُوجه إلى تنمية القطاعات الإنتاجية التي كان يمكن لها أن تُحدث أثراً إيجابياً على مستوى النمو المستدام للاقتصاد الكلي، وفي امتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي.
- كذلك في تجارب الإصلاح لبعض البلدان مع الصندوق، اهتم هذا الأخير في وصفاته بتقديم سلسلة من القروض، وخاصة القروض قصيرة الأجل، لإنفاقها على تسديد ديون الدول المتعثرة (مثل الأردن ومصر واليمن... وغيرها، في مراحل معينة)، دون الاهتمام بالإنفاق على تنمية القطاعات الاستثمارية الإنتاجية التي كان من الممكن أن يكون لها عائدات حقيقية على تلك الدول في معالجة أزماتها، ولو بعد حين، كما حدث في البرازيل وغيرها... وفي تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.
- وفي الواقع، أن مثل هذه السياسة لها محاذيرها وتؤدي، كما في بعض التجارب، إلى دوران البلدان المتعثرة في حلقة مفرغة من تراكم الديون والاستمرار في مزيد من الاقتراض.

* استخلاصات:

- ١- إن التحسن الذي قد يطرأ على الأوضاع المالية - الاقتصادية في بعض التجارب هو تحسن وقتي أو مؤقت، وأن صفات الصندوق الإصلاحية لا تحقق في أحيان كثيرة أهداف التنمية المستدامة، (مثل ذلك تجربة اليمن خلال حقبة التسعينيات^{١١} وتجربتي الأردن واليونان ...).
- ٢- عدم تركيز صفات وشروط الصندوق على دعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، الأمر الذي دفع بعض البلدان، ومنها البرازيل، إلى تغيير خططها التي اشترطها الصندوق في منتصف الطريق وتبنى نهج خاص بها يولي الأهمية للقطاعات الإنتاجية ... ناهيك عن أن ماليزيا رفضت من حيث المبدأ التعامل مع قروض ووصفات الصندوق ولجأت إلى التمويل الذاتي من البدائل المحلية.
- ٣- إن العديد من القروض المقدمة من الصندوق يتم انفاق أغلبها على تسديد الديون المتركمة (الأردن مثلاً)^{١٢}.
- ٤- إن صفات وشروط الصندوق نمطية وغير مرنة ولا تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.
- ٥- في الغالب لا يراعي صندوق النقد الدولي في سياساته الأوضاع المعيشية للبلدان الفقيرة، ولا يولي أهمية كافية لتعزيز شبكات الحماية والأمان الاجتماعي ... حيث يفرض شروط ووصفات يغلب عليها "إصلاحات" تقشفية قاسية، تتحمل أعباءها بشكل أساسي الشرائح الواسعة من الفقراء ومحدودي الدخل.

^{١١} يحيى صالح محسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية - النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد (25)، خريف 2001، ص ص 78-85.

^{١٢} أسماء محمد أبو النور عفيفي ... وأخريات، مرجع سابق، ص ص 14-19، 41.

*الدور المفترض لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية المحلية:

ليس هناك من شك في ضرورة الإصلاح الاقتصادي للعديد من البلدان المتعثرة، وأهمية الاستفادة من إمكانيات وقروض صندوق النقد الدولي التي بالتأكيد تحتاج إليها تلك البلدان ... لكنه بالمقابل، لا بد لصندوق النقد من إعادة النظر في منحى واتجاهات سياساته ووصفاته، التي يشترط على البلدان المقترضة تنفيذها ... كما هو الأمر بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية المحلية التي يتوجب عليها السعي بمختلف الوسائل المتاحة، لخلق رأي عام ضاغط لتغيير سياسات الصندوق، بما يضمن معالجة الاختلالات التي سبق تفصيلها، وبما يكفل تحقيق أقصى حد من عدالة ونجاح عمليات الإصلاح والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية ...

وفقاً لذلك، ولمصلحة البلدان المعنية، ينبغي على منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية تبني برامج عمل تراعي ما يلي:

❖ أن تعمل منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية المحلية على حشد طاقاتها ووسائلها الإعلامية لتأييد مشروع "المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن الإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان"، الصادرة في جنيف 21 يناير 2019،¹³ المعدة من قبل الخبير "خوان بابلو بوهوسلافسكي" وآخرين من خبراء الأمم المتحدة ... إذ يركز هذا المشروع على تقييم آثار الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان، لمساعدة كافة الأطراف الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والدانين والمجتمعات المدنية ... وغيرهم على ضمان إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية.

وبحسب مشروع المبادئ التوجيهية وتصريحات خبير الأمم المتحدة "بوهوسلافسكي":

- إن جوهر المبادئ التوجيهية هو أن الدول / الحكومات لا تستطيع أن تتجنب التزاماتها في مجال حقوق الإنسان عند صنع السياسة الاقتصادية في جميع الأوقات، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- إن أية تدابير اقتصادية، بما فيها سياسات التقشف المالي، أو إصلاحات التكيف الهيكلي، أو خصخصة الخدمات العامة، أو تحرير الأسواق المالية أو سوق العمل، أو التغييرات في الضرائب ... جميعها لها عواقب على حقوق الإنسان.
- إن على الحكومات بمختلف مستوياتها، بما في ذلك الحكومات المحلية ودون الوطنية، أن تأخذ التزامات حقوق الإنسان الخاصة بها في الاعتبار عند تصميم وصياغة سياسات الإصلاح الاقتصادي ... مع التأكيد على أن تقييمات الأثر على حقوق الإنسان هي مفتاح هذه العملية، التي يجب أن تولى – أي التقييمات – اهتماماً خاصاً للتأثيرات المحتملة والتراكمية الناتجة عن السياسات الاقتصادية على أفراد وجماعات معينة، مثل النساء والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إن المؤسسات المالية الدولية والدانين والمانحين يجب أن لا يتغاضوا عن تأثير قروضهم ومنحهم على حقوق الإنسان.

¹³ خبراء الأمم المتحدة يصدرن مبادئ توجيهية جديدة بشأن الإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان، جنيف، 21 يناير 2019.

• أن تلتزم المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)، بضمان أن لا تؤدي شروط قروضها ووصفاتها بشأن الإصلاحات الاقتصادية إلى تقويض التزامات الدول المقترضة بحقوق الإنسان.

واضح من محاور مشروع المبادئ التوجيهية تلك بأنها تمثل انعطافة هامة ومحطة جديدة تواجه صندوق النقد والبنك الدوليين، فلأول مرة يعترف المجتمع الدولي والأمم المتحدة بعدم عدالة سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين وتعارضها مع مبادئ حقوق الإنسان.

وبالتالي، فهي فرصة ثمينة لا بد من العمل عليها ... إذ يفترض على منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية المحلية العمل على إبراز هذه المبادئ ونشرها وترسيخها وتوسيع نطاقها وتطويرها، ودعم جهود إقرارها لإلزام جميع الأطراف المعنية باعتمادها وإدراجها في برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

❖ من المهم أيضاً، أن لا تنحصر قروض الصندوق في القروض قصيرة الأجل، والتي عادة ما تُسخر في عمليات تسديد الديون وفوائدها، بل التركيز والمطالبة أكثر بالقروض طويلة الأجل التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بما يخدم عمليات التنمية المستدامة.

❖ العمل على إبعاد سياسات ووصفات الصندوق عن الجمود والنمطية السائدة، بحيث تكون مرنة ومتناسبة مع الأوضاع الاقتصادية القائمة، لكل بلد على حدة، أي ضرورة ان تتناسب سياسات الصندوق مع خصوصيات كل بلد، بعيداً عن نماذج الإصلاح النمطية.

❖ حتى لا تشكل قروض الصندوق أعباء تراكمية إضافية لمديونية الدول المقترضة، التي تثقل كاهل اقتصاداتها الوطنية ... لماذا لا يعمل الصندوق على تقديم نصائحه ووصفاته للبلدان التي تطلب الحصول على قروض، بأن تلتزم هذه البلدان باللجوء إلى البدائل المحلية الداخلية، على الأقل لتغطية بعض من جوانب كلفة الإصلاحات المطلوبة... وليكن هذا ضمن وصفات الصندوق التي أعتاد على اشتراطها.

بمعنى أن يقتصر الصندوق، إذا كان ذلك ضرورياً، على منح جزء فقط من القروض المطلوبة، وفي أضيق الحدود، (طبيعي حسب خصوصيات وأوضاع البلد المقترض) ... ومن ثم يفرض الصندوق على الدول المقترضة اللجوء إلى البدائل المحلية لاستكمال الإصلاحات المطلوبة ... كم حدث في نموذج التجربة الناجحة لماليزيا - مهاتير محمد - التي استغنت تماماً عن قروض الصندوق، وأثنى عليها أغلب الاقتصاديين في العالم.

❖ أن يراجع الصندوق وبموضوعية طبيعة ومنهجية وصفاته الإصلاحية، كون فلسفة إصلاحات الصندوق قائمة أساساً على الانتقائية وتحميل أعباء وتبعات التحول

والإصلاح الاقتصادي على الشرائح الفقيرة الواسعة في المجتمع ... وبما يكفل إدراج الضمانات الاجتماعية في وصفاته واشتراطاته الإصلاحية.

وإذا كان الصندوق سيظل متمسكاً بوصفاته وشروطه الإصلاحية، وهي متحفز عليها، مثل تحرير العملة والخصخصة، وما يترتب على ذلك من تسريح للعمال والموظفين، وزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام الحكومي، ورفع أسعار الخدمات الاجتماعية، وتقليص أو إلغاء الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الأساسية وعن المشتقات النفطية ... إلخ، فعليه بالمقابل أن يشترط أيضاً على الحكومات المقترضة وبشكل متوازٍ تبني وتنفيذ سلسلة من الإجراءات الاجتماعية الحمائية الكافية والكفيلة بعدم تعرض الطبقات الفقيرة لأضرار وتبعات الإصلاحات التقشفية القاسية ... ناهيك عن أهمية البحث عن آليات وسياسات إصلاح عادلة، تزيل أو تخفف من الأعباء الملقاة على كاهل الطبقات الفقيرة، وتكون فيها الفئات والطبقات المقترضة هي الأكثر تحملاً لأعباء وتكلفت تلك الإصلاحات ... تجربة ماليزيا - مهاتير محمد مثلاً^{١٤} حيث حرصت الحكومة الماليزية على الا يتحمل الفقراء تكاليف إصلاحاتها مهما كانت.

❖ إن نتائج وآثار السياسات الإصلاحية المخيبة للآمال في العديد من البلدان، تستدعي بالضرورة من كل من الحكومات المعنية وصندوق النقد، العمل على تقييم تجاربها الإصلاحية السابقة بمراحلها المختلفة، وتلمس أسباب الايجابيات والإخفاقات للاسترشاد بذلك في تصويب برامجها وإصلاحاتها من كافة النواحي.

❖ أهمية أن يكون للحكومات دور فاعل غير هامشي في الاقتصاد، من حيث التوجيه والتنظيم، والحفاظ على كفاءة السوق، ومراعاة البعد الاجتماعي ... إلخ، وفقاً لأولويات ومتطلبات التنمية، إذ لا يجوز ترك الحبل على الغارب ومسايرة التشدد غير الموضوعي لاقتصاد السوق بشكل مطلق ودون تحفظات ... فحسب قول الاقتصادي الأمريكي الشهير في جامعة هارفارد جيفري ساكس أن: "اقتصاد السوق هو عبارة عن نظام اقتصادي حر في إطار قانوني صارم..".

❖ أن تقترن سياسة تحرير التجارة بإجراءات موازية لتوفير مناخ صحي لجذب الاستثمارات وتنمية الإنتاج والإنتاجية، وتشجيع الصادرات، حتى لا تتأثر السوق المحلية وتعرض لمنافسة غير متكافئة، تنعكس سلباً على الموازين التجارية.

❖ من المهم أن يعمل المجتمع المدني على إجراء دراسات علمية معمقة لأسباب نجاح تجربة الإصلاحات الماليزية، بدون قروض الصندوق، وإجراء تحليلات مقارنة مع تجارب الإصلاح في البلدان الأخرى التي لجأت إلى الاقتراض من الصندوق ... لاستخلاص الآليات والسياسات الأكثر نجاعة وملاءمة في التعامل مع برامج الإصلاح

^{١٤} ماليزيا لصندوق النقد الدولي ... ماذا فعل مهاتير محمد بعد رفضه لخطة الصندوق؟، 2018/3/10، الرابط:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/534059>

ووصفات صندوق النقد الدولي، وبما يكفل تجنب الآثار السلبية أو التخفيف منها، ونجاح الإصلاحات المرجوة، نحو تحقيق التنمية المستدامة.

❖ ضرورة خلق علاقة تعاون وشراكة مع جميع أطراف التنمية (الحكومة/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني/ الجهات الدولية المانحة، ومنها صندوق النقد الدولي...).

ومن أهم ما يمكن المطالبة به في هذا الصدد هو الإفصاح عن مضامين برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي بكافة مراحلها التي يتبناها ويتفق عليها الصندوق مع الحكومات المقترضة، بما في ذلك تفاصيل الوصفات والشروط التي يفرضها الصندوق ... وإشراك المهتمين من ممثلي المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية والرأي العام في مناقشة وإثراء تلك البرامج والسياسات بشكل مسبق، وقبل الاتفاق الرسمي والتوقيع عليه ... كونهم معنيين بتلك الإصلاحات وأصحاب مصلحة مباشرة فيها ... بهدف الاستفادة المتبادلة من الرؤى ووجهات النظر المختلفة لتصويب وتطوير برامج الإصلاح الاقتصادي.

❖ أن يكون لإجراءات الشفافية ومكافحة الفساد مساحة في برامج الإصلاح ووصفات الصندوق ... إلى جانب وقف الإنفاق اللامحدود لبعض الحكومات في الأغراض العسكرية وإهدار مواردها الشحيحة واستنزافها بصورة عبثية وهامشية في غير المجالات الإنتاجية والاجتماعية ...

مع ضرورة التشديد على أن تتضمن سياسات الإصلاح، سواء الحكومية منها أو تلك التي يشترطها صندوق النقد الدولي وبقية مؤسسات التمويل الدولية، برامج عملية ومتواصلة لتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد المتفشي في العديد من البلدان.

قائمة المراجع:

١- الإقراض من صندوق النقد الدولي IMF Lending، صندوق النقد الدولي – صحيفة وقائع، 2016/8/3، الرابط:

[https:// www.inf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending](https://www.inf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending)

٢- أسماء محمد أبو النور عفيفي، سهير رزق محمد عبد الصمد، شروق حجازي ابو عمر، هند محمد عبد القوي، هند نمر عطا بدوي، دراسة تحت إشراف د. محمد راشد، آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي، 17 يونيو 2017، ص ص 5-10.

٣- رمزي زكي، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 194.

٤- ما هو الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات؟، الاقتصادي – الإمارات، 2 سبتمبر 2017.

٥- شبكة الإعلام المستقل في العالم العربي التي تضم "الجمهورية"، و"السفير العربي"، و"مدى مصر"، و"مغرب أميرجان"، و"ماشاء الله نيوز"، و"نواة"، و"أورينت21"، 2018.

٦- من التجربة البرازيلية إلى التركية ... صندوق النقد "الجحيم" واحد، موقع "عربي سبوتنيك"، 2017/10/27.

٧- ياسمين سمرة، س و ج: كل ما تريد معرفته عن اتفاق قرض صندوق النقد الدولي لمصر، موقع جريدة "اليوم السابع"، 2017/1/19.

٨- من التجربة البرازيلية إلى التركية ... مرجع سابق.

٩- منار العبري، كيف أنقذ مهاتير محمد ماليزيا من فخ صندوق النقد الدولي؟، مقابلة مع "بloomberg" في 2017/7/5، موقع "مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية"، 2019/2/12.

١٠- أسماء محمد أبو النور عفيفي ... وأخريات، مرجع سابق، ص 5.

١١- يحيى صالح محسن، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية – النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد (25)، خريف 2001، ص ص 78-85.

١٢- أسماء محمد أبو النور عفيفي ... وأخريات، مرجع سابق، ص ص 14-19، 41.

١٣- خبراء الأمم المتحدة يصدرن مبادئ توجيهية جديدة بشأن الإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان، جنيف، 21 يناير 2019.

١٤- ماليزيا لصندوق النقد الدولي ... ماذا فعل مهاتير محمد بعد رفضه لخطة الصندوق؟، 2018/3/10، الرابط:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/534059>